

2024/71



مقترح قانون

يتعلق بتنظيم مجالات اعتماد لغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية

واردات عدد .....
10 أكتوبر 2024
مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي

أحكام عامة

الفصل الأول:

تطبيقاً لأحكام الفصل 54 من الدستور و الاتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوي الإعاقة ، يحدد هذا القانون مراحل اعتماد لغة الإشارة وكيفيات إدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية . يهدف هذا القانون إلى الاعتراف بلغة الإشارة لغة رسمية للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية في تونس وتشجيع الهوية اللغوية لهم، لضمان نفاذهم إلى المعلومة وإلى الحقوق والخدمات وتعزيز مشاركتهم الاجتماعية.

الفصل الثاني:

لغة الإشارة: اللغة التي يتواصل من خلالها الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية فيما بينهم ومع الآخرين وتتكون من مجموعة من حركات اليدين وحركة الشفاه وتعابير الوجه والجسد للتعبير عن الأفكار والمواقف والمشاعر وهي لغة غير مكتوبة ولا منطوقة لفظاً.  
الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية هم الأشخاص فاقد السمع كلياً او جزئياً والذين يعتمدون بشكل رئيسي على لغة الإشارة في التواصل.

الفصل الثالث:

تتخذ الدولة كافة التدابير اللازمة من أجل الاعتراف بلغة الإشارة وضمان وتعميم استعمالها في المرافق والخدمات الموجهة للعموم، و تشجيع أعمال وأنشطة الترجمة والنفاذ إلى التكنولوجيات المساعدة بالتشاور مع ذوي الإعاقة السمعية أو من يمثلهم.

2024/71



## مقترح قانون

يتعلق بتنظيم مجالات اعتماد لغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية

### إدراج لغة الإشارة في مجال التربية والتعليم والتكوين

#### الفصل 4:

يعد تعليم وتعميم لغة الإشارة حقا لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية دون استثناء.

#### الفصل 5:

تعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بإدراج لغة الإشارة بكيفية تدريجية في منظومة التربية والتعليم والتكوين بالقطاعات العام والخاص.

#### الفصل 6:

تحدث مسالك تكوين ووحدات للبحث المتخصص في لغة الإشارة بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، و تعتمد لغة الإشارة في مؤسسات التكوين لفائدة المؤسسات العمومية.

#### الفصل 7:

تدرج لغة الإشارة في برامج التربية المبكرة والتعلم مدى الحياة والتربية غير النظامية.

### إدراج لغة الإشارة في مجال التشريع والتنظيم والعمل البرلماني

#### الفصل 8:

تستعمل لغة الإشارة إلى جانب اللغة العربية في إطار أشغال الجلسات العامة للبرلمان ومجلس الجهات والأقاليم وبثها.

تحدد كليات تطبيق أحكام الفقرة السابقة بموجب النظامين الداخليين لمجلسي نواب الشعب ومجلس الجهات والأقاليم.



## مقترح قانون

يتعلق بتنظيم مجالات اعتماد لغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية

### إدراج لغة الإشارة في مجال الإعلام والاتصال

#### الفصل 9:

تحرص الدولة على إدماج لغة الإشارة في مختلف وسائل الإعلام العمومية وذات الخدمة العامة، بما يتناسب ووضعها كلغة رسمية.

#### الفصل 10:

تبث الخطب و التصريحات الرسمية للمسؤولين العموميين، مصحوبة بترجمتها إلى لغة الإشارة.

### استعمال لغة الإشارة بالإدارات والمرافق العمومية والفضاءات العامة

#### الفصل 11:

تضمن الدولة الترجمة إلى لغة الإشارة بالمرافق العمومية. كما تعتمد لغة الإشارة ، في الحملات التحسيسية والتواصلية الموجهة من قبل الإدارة لعموم المواطنين عبر مختلف الوسائط والدعائم. وتدرج لغة الإشارة ضمن المواقع الإلكترونية الإخبارية للإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية وسائر المرافق العمومية الأخرى.

### إدماج لغة الإشارة في مجال التقاضي

#### الفصل 12:

تكفل الدولة للمتقاضين والشهود للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية، الحق في استعمال لغة الإشارة والتواصل بها خلال إجراءات البحث الاولي لدى النيابة العمومية، وإجراءات التحقيق وإجراءات الجلسات بالمحاكم والتراتف و المحاكمات وتنفيذ العقوبة إضافة إلى إجراءات التبليغ والاستدعاءات والطعون وتنفيذ الاحكام.

تؤمن الدولة لهذه الغاية خدمة الترجمة دون مصاريف بالنسبة للمتقاضين والشهود.

#### الفصل 13:



## مقترح قانون

### يتعلق بتنظيم مجالات اعتماد لغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية

تحدث لدى رئيس الحكومة لجنة وزارية دائمة يعهد إليها بمهام تتبع وتقييم تفعيل الطابع الرسمي للغة الإشارة .  
يحدد بنص ترتيبى إحداث هذه اللجنة وكيفيات سيرها.

## أحكام ختامية

### الفصل 14:

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشره بالرائد الرسمي.

2024/71



مقترح قانون

يتعلق بتنظيم مجالات اعتماد لغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية

واردات عدد .....

10 أكتوبر 2024

B

مجلس نواب الشعب  
مكتب الضبط المركزي

## شرح الأسباب

أقر دستور 2022 ضمن الباب الثاني المتعلق بالحقوق والحريات لذوي الإعاقة ضمانة وحماية دستورية لحقوقهم فأفردهم بالفصل 54 الذي ينص على " تحمي الدولة الأشخاص ذوي الإعاقة من كل تمييز وتتخذ كل التدابير التي تضمن لهم الاندماج الكامل في المجتمع ". وتمثل هذه المرجعية الدستورية الإطار الذي يتنزل فيه مقترح هذا القانون والذي تتمثل أهميته أساسا في الارتقاء بالنصوص التشريعية المتعلقة بذوي الإعاقة إلى ما جاء في دستور 2022 وكذلك أعمال الالتزامات الدولية لتونس في مجال حقوق الإنسان ولا سيما إزاء حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تبعا لمصادقة الدولة التونسية على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة منذ سنة 2008 والتي تنص ضمن الفصل 21 منها المتعلق بحرية التعبير والرأي والحصول على المعلومات على " الاعتراف بلغات الإشارة وتشجيع استخدامها"، الأمر الذي يؤكد على أهمية اعتماد لغة الإشارة كلغة رسمية لفئة الصم ضمنا لنفاذ عادل لهم للحقوق والحريات على قدم المساواة مع الآخرين ورفعاً لكل شكل من أشكال التمييز في النفاذ للمعلومة بمختلف محاملها تجاه هذه الفئة وكحق أساسي للتمتع الفعلي ببقية الحقوق والحريات .

كما يكرس مقترح هذا القانون في جانبه المتعلق بالاعتراف بلغة الإشارة تكريساً للحقوق والحريات الواردة في الباب الثاني من الدستور وخاصة منها حق التواصل للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية.

و الجدير بالذكر أن فئة الصم في تونس تمثل 7، 1% من مجموع السكان في تونس أي حوالي 120 ألف أصم حسب إحصائيات معهد الإحصاء في تونس سنة 2014 . غير أن بعض المنظمات على غرار المنظمة التونسية للدفاع عن الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمة الصحة العالمية قامت بدراسات بينت أن العدد الفعلي للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية يفوق 280 ألف شخص منهم 40% من ذوي الإعاقة السمعية العميقة و60% من ذوي الإعاقة السمعية

2024/717



## مقترح قانون

### يتعلق بتنظيم مجالات اعتماد لغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية

المختلفة والمتدرجة. إضافة إلى ذلك فإن 95 % من الصم هم أميون وذلك لعدم قدرتهم على مواصلة المسار التعليمي بكل مراحله نتيجة لعدم توفر لغة الإشارة في المؤسسات التربوية والجامعية والتكوينية. مما يؤثر كذلك على حقهم وفرصهم في الحصول على عمل لائق، باعتبار أن الحق في العمل من أهم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لضمان متطلبات العيش الكريم. وبالتالي طالما كان استعمال لغة الإشارة غير مهيكّل وغير معتمد ضمن إطار قانوني ضامنا لها فإن الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية سيظلون مهمشين وفي إطار يكثف من عزلتهم الاجتماعية والاقتصادية. وطالما كان هناك قانون يعتمد لغة الإشارة لفئة الصم طالما كانت هناك مشاركة اجتماعية فعالة ومتساوية وأكثر اندماج لفئة الصم.

واستنادا إلى كل هذه الأسباب نقترح مشروع هذا القانون من أجل اعتماد لغة الإشارة لغة رسمية لفئة الصم في تونس.

2024/71

واردات عدد .....
10 أكتوبر 2024
مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي

الجمهورية التونسية  
مجلس نواب الشعب



قائمة إمضاءات السادة النواب حول

مقترح قانون يتعلق بتنظيم مجالات اعتماد لغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية

الإمضاء	الإسم واللقب	ع/ر
	هانا حباب الله	1
	محمد علي فقيرة	2
	هانى المسمودي	3
	نورة الشيراك	4
	النوري العربي	5
	الطاهر بن منصور	6
	نبيل ثابت	7
	رفيع الفقيري	8
	آمال المرؤدب	9
	زجلد الاحياني	10
	حسن الجروي	11
	عصام شوشان	12
	مهي عامر	13
	بادية الحاج علي	14
	ليلى النوب	15
	طارق العطي	16

2024/71

2024/71

الجمهورية التونسية  
مجلس نواب الشعب

واردات عدد .....
10 أكتوبر 2024
مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي

قائمة إمضاءات السادة النواب حول

مقترح قانون يتعلق بتنظيم مجالات اعتماد لغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية

الإمضاء	الإسم واللقب	ع/ر
	سيرين المرابط	17
	أسماء الدرويش	18
	عمر بن عمر	19
	افضل المرزوقي	20
	هتام حسنا	21
	مريم الشريف	22
	وليد حاجي	23
	ريثاني بلال	24
	سوسنا ميروك	25
	طلعت بنور	26
		27
		28
		29
		30
		31
		32

2024/71



2024/717

الجمهورية التونسية  
مجلس نواب الشعب

باردو في، 14/10/2024

## تصريح

بتبني مقترح قانون

هالة جاب الله

إني الممضي (ة) أسفله، .....  
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنظيم مجالات اعتماد لغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية.	عنوان مقترح القانون
14 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2024/71

الجمهورية التونسية  
مجلس نواب الشعب

باردو في، ..... 24/10/20

## تصريح

بتبني مقترح قانون

حاجب الحمويني

إني الممضي (ة) أسفله، .....  
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلّق بتنظيم مجالات اعتماد لغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية.	عنوان مقترح القانون
14 فصلا	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2024/71

باردو في، .....  
١٥/١٠/٢٠٢٤

## تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، .....  
عضو مجلس نواب الشعب،  
هاديس بالجابح علي

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنظيم مجالات اعتماد لغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية.	عنوان مقترح القانون
14 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

هاديس بالجابح علي

2024/71.

الجمهورية التونسية  
مجلس نواب الشعب

باردو في، 27/10/2024

## تصريح

بتبني مقترح قانون

نورة السبارة

إني الممضي (ة) أسفله،  
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنظيم مجالات اعتماد لغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية.	عنوان مقترح القانون
14 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2024/717

باردو في،  
10  
10

## تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله،  
محمدي قنير  
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،  
أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنظيم مجالات اعتماد لغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية.	عنوان مقترح القانون
14 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2024/71

الجمهورية التونسية  
مجلس نواب الشعب

باردو في، ..... (١٣) ٢٤

## تصريح

بتبني مقترح قانون

إنني الممضي (ة) أسفله، ..... حسن جريو .....  
عضو مجلس نواب الشعب،  
وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من  
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،  
أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلّق بتنظيم مجالات اعتماد لغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية.	عنوان مقترح القانون
14 فصلا	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في  
إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء  
حسن جريو

2024/7/1

الجمهورية التونسية  
مجلس نواب الشعب

باردو في، 10-10-2024.....

## تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، أوز المرحوم  
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلّق بتنظيم مجالات اعتماد لغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية.	عنوان مقترح القانون
14 فصلا	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء  
أوز المرحوم

2024/71

الجمهورية التونسية  
مجلس نواب الشعب

باردو في 10.10.2024

## تصريح

بتبني مقترح قانون

مهي عامر

إني الممضي (ة) أسفله،  
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنظيم مجالات اعتماد لغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية.	عنوان مقترح القانون
14 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء



باردو في،.../.../...  
.../.../...

## تصريح

بتبتي مقترح قانون

أمان المودب

إني الممضي (ة) أسفله،  
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنظيم مجالات اعتماد لغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية.	عنوان مقترح القانون
14 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء



2024/71

الجمهورية التونسية  
مجلس نواب الشعب

باردو في 20/05/2024

## تصريح

بتبني مقترح قانون

مريم الشيب

إني الممضي (ة) أسفله،  
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنظيم مجالات اعتماد لغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية.	عنوان مقترح القانون
14 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2024/71

الجمهورية التونسية  
مجلس نواب الشعب

باردو في، 10/10/2024

## تصريح

بتبني مقترح قانون

رؤون الغفيري

إني الممضي (ة) أسفله،  
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلّق بتنظيم مجالات اعتماد لغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية.	عنوان مقترح القانون
14 فصلا	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2024/71

باردو في، .....  
19/10

## تصريح

بتبني مقترح قانون

النوري الجريدي

إني الممضي (ة) أسفله، .....  
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصح وأني أتبي عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنظيم مجالات اعتماد لغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية.	عنوان مقترح القانون
14 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2024/71

باردو في، 10/10/2024

## تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، الطاهر بن منصور  
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنظيم مجالات اعتماد لغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية.	عنوان مقترح القانون
14 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2024/71.

الجمهورية التونسية  
مجلس نواب الشعب

باردو في، عدد 110/2024

## تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، ..... **نبيه ثابت** .....  
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنظيم مجالات اعتماد لغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية.	عنوان مقترح القانون
14 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2024/71

الجمهورية التونسية  
مجلس نواب الشعب

باردو في، .....  
2025

## تصريح

بتبني مقترح قانون

عصام لشوشان

إني الممضي (ة) أسفله، .....  
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنظيم مجالات اعتماد لغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية.	عنوان مقترح القانون
14 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2024/71.

الجمهورية التونسية  
مجلس نواب الشعب

باردو في، 19/1/2024.

## تصريح

بتبني مقترح قانون

نجلد السحيانني

إني الممضي (ة) أسفله، .....  
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنظيم مجالات اعتماد لغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية.	عنوان مقترح القانون
14 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء



2024/71

الجمهورية التونسية  
مجلس نواب الشعب

باردو في، 10/10/2024

## تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، وليد حاسبي

عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلّق بتنظيم مجالات اعتماد لغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية.	عنوان مقترح القانون
14 فصلا	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

وليد حاسبي

2024/71

الجمهورية التونسية  
مجلس نواب الشعب

باردو في، .....  
10/10/2024

## تصريح

بتبني مقترح قانون

سوسن ميرول

إني الممضي (ة) أسفله، .....  
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلّق بتنظيم مجالات اعتماد لغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية.	عنوان مقترح القانون
14 فصلا	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

Soufiane

2024/71.

الجمهورية التونسية  
مجلس نواب الشعب

باردو في، .....  
الكوبر بالحمد

## تصريح

بتبني مقترح قانون

.....  
أحمد بنور

إني الممضي (ة) أسفله،  
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من  
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلّق بتنظيم مجالات اعتماد لغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية.	عنوان مقترح القانون
14 فصلا	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في  
إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

.....  
بني